International Journal for Scientific Research (IJSR)
المجلة الدولية للبحوث العلمية
Vol. (4), No. (3) March 2025 الإصدار (4)، العدد (3)

الأمن الوطني في اليمن وتأثيره على الأمن القومي العربي: دراسة تحليلية لعوامل الارتباط وجهود الجمهورية اليمنية لتطوير هياكل إعادة بناء البيت العربي خلال الفترة من 1990م إلى 2010م

علي مطهر العثربي
أستاذ العلوم السياسية، عضو هيئتي التدريس بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية وكلية الإعلام، جامعة صنعاء، اليمن
log_411@hotmail.com

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة ارتباط الأمن الوطني للجمهورية اليمنية بالأمن القومي العربي والعوامل ذات التأثير المباشر، ومقومات الأمن القومي، كما تهدف الدراسة إلى إبراز جهود اليمن لتطوير هياكل إعادة بناء البيت العربي الواحد، وقد اعتمد الباحث على العديد من مناهج وطرق البحث العلمي التي منها المنهج التاريخي الذي يعتمد على الظواهر التاريخية التي يستفاد منها لفهم الحاضر المتعلق بالأمن القومي الشامل، ومنهج تحليل المضمون في تحليل مفردات الدراسة التي تستقى من الكتب والوثائق السياسية والدراسات المختلفة، وقد توصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات العلمية منها: إن المكانة اللائقة للوطن العربي الكبير في العلاقات الدولية لا تتحقق إلا في ظل دولة عربية قوية قادرة على حماية التوازنات الدولية وحماية مصالحها القومية، وإن الأمن الوطني لكل دولة عربية على حدة عاجز عن حماية كيان الدولة القطرية، كما توصل الباحث إلى جملة من التوصيات التي تعزز الوحدة العربية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الوطني، جهود الجمهورية اليمنية، الأمن القومي، تطوير هياكل البيت العربي، جامعة صنعاء.

International Journal for Scientific Research (IJSR)
المجلة الدولية للبحوث العلمية
Vol. (4), No. (3) March 2025 الإصدار (4)، العدد (3)

National Security in Yemen and Its Impact on Arab National Security: An Analytical Study of Correlation Factors and Efforts to Develop the Structures of Arab Reconstruction from 1990 to 2010

Ali Mutahar AL-Othrubi
Assistant professor of Political Science, Faculty Member at the Center for Political and Strategic Studies and the College of Media, Sana'a University, Yemen
log_411@hotmail.com

Abstract

This study aimed to explore the relationship between the national security of the Republic of Yemen and Arab national security, focusing on direct influencing factors and the components of national security. It also seeks to highlight Yemen's efforts to develop the structures for reconstructing the unified Arab society. The study employed various scientific study methodologies, including a historical approach that relies on historical phenomena to understand the present circumstances related to comprehensive national security, as well as content analysis approach to examine the study's terminologies derived from books, political documents, and various studies. The study found that the appropriate position of the Great Arab Homeland in international relations can only be achieved under a powerful Arab state capable of protecting international balances and safeguarding its national interests. Furthermore, the national security of each Arab state individually is insufficient to protect the entity of the nation-state. The study also provided a series of recommendations aimed at enhancing Arab unity.

Keywords: National Security, Efforts of the Republic of Yemen, Arab National Security.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة

إن الأمن الوطني في الجمهورية اليمنية ليس وليد لحظة ولادة الدولة اليمنية الحديثة في 22 مايو 1990م، لأن اليمن منذ فجر التاريخ الإنساني تعمل من أجل تعزيز الأمن القومي العربي من خلال

الحفاظ على الدولة العربية الواحدة وحماية كيانها ووجودها وبقائها على مكوناتها الجغرافية، وهي البوابة الجنوبية للوطن العربي، ولأنها كذلك فقد جعلت من أمنها الوطني اللبنة الأساسية لتعزيز الأمن القومي العربي الذي يمكن العرب من حق البقاء على طريق قيام الدولة العربية الواحدة التي ينبغي أن تأخذ مقعدها في مجلس الأمن الدولي، وقد برهنت أحداث التاريخ القديم والمعاصر أن سلامة الأمن الوطني للجمهورية اليمنية يصب في اتجاه حماية الأمن الإقليمي والقومي العربي، كون اليمن مركز الحركة في العلاقات الدولية بحكم موقعها الجغرافي وبُعدها الحضاري والثقافي ولها اليد الطولى في مد جسور الحضارة الإنسانية في كل المكونات الجغرافية لكوكب الأرض، وهو ما سنتناوله في هذه الدراسة التحليلية التي ستقودنا إلى استشراف آفاق المستقبل العربي في ظل الجهود القومية للجمهورية اليمنية التي تبذل من أجل وحدة الصف العربي واستعادة هيبة الدولة العربية الواحدة.

إن الأمن الوطني للجمهورية اليمنية جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، لأنها دولة عربية إسلامية، والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والإسلامية [1]، وغالباً ما تتعرض اليمن للمشكلات الأمنية بسبب تغذية الصراع السياسي من القوى الاستعمارية التي تعتقد أن الوحدة العربية وإصرار اليمن عليها لا يحقق لها فرصة نهب الثروات *، ولا يمكن الكيان العنصري الصهيوني من التوسع الاستيطاني في الأرض العربية، ولذلك فإن استمرار استهداف أمن اليمن يأتي في هذا الاتجاه وهدفه البارز محاولة إجهاض الوحدة اليمنية من أجل منع قيام الوحدة العربية أو على أقل تقدير تأجيل المشروع النهضوي العربي خدمة للقوى الصهيونية ليظل الأمن القومي العربي في حالة تهديد دائم والأوضاع الداخلية للدول العربية غير مستقرة، وفي سبيل ذلك وضعت المعوقات والصعوبات أمام مسار العمل الوحدوي ومنع التداول السلمي للسلطة وتدمير الإرادة الشعبية المؤمنة بحقها في امتلاك السلطة وحق اليمنيين كافة في المشاركة في صنع القرار السياسي الذي يحدد ملامح المستقبل المنشود، وقد تطور الأمر إلى أن دفعت القوى الاستعمارية بالحكومات الخاضعة لسلطانها باتجاه تدبير المؤامرات ضد الجمهورية اليمنية، بهدف الحيلولة دون تحقيق الأمن والاستقرار في اليمن وليستمر اليمنيون في الصراع على السلطة، وجعله مشغولاً بالصراعات الداخلية، ومن ثم التوقف عن النضال من أجل الأمن القومي العربي، ورغم كل ذلك الاستهداف إلا أن اليمنيين يبذلون المزيد من الجهود من أجل الحفاظ على وحدة الدولة اليمنية، وقد كانت أولى محولاتهم لتثبيت دعائم الأمن القومي العربي عندما بدأوا في وضع أهداف الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر سنتي 62- 1963م، حيث أعلن الأحرار عن أهداف الثورة الستة التي نص الهدف الخامس منها على العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة، وقد استمر

[1] دستور الجمهورية اليمنية 2002م المادة رقم (1).
* مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

النضال من أجل تنفيذ هذا الهدف الاستراتيجي في عهد الرؤساء عبدالله السلال وقحطان الشعبي وعبدالرحمن الإرياني وإبراهيم الحمدي وسالم ربيع علي وأحمد الغشمي وعلي ناصر محمد وعلي سالم البيض وعلي عبدالله صالح، حيث تحقق إعادة لحمة الشعب اليمن في عهد كل من علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض وما جاء بعد كل ذلك، من خلال استلهام تجارب الماضي للدولة العربية الواحدة التي كانت في عهد الإمبراطوريات اليمنية المعينية والسبئية والحميرية ثم في عهد الإمبراطورية الإسلامية في عهد رسول الله محمد صلى الله عليه وآله وسلم والخلافة الراشدة، وما تلى ذلك من العهود المشرقة في تاريخ الدولة الإسلامية، وتنفيذاً لذلك الاستلهام التاريخي تمكن اليمنيون من تحقق الجزء الأول من الهدف الخامس من أهداف الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر وهو إنجاز الوحدة اليمنية في 22مايو 1990م، ثم أصر اليمنيون على حمايتها في سنة 1994م، حيث جددوا الخطى على طريق بناء الوحدة العربية وتحقيق الأمن القومي العربي، وهو ما سنتناوله في هذه الدراسة البحثية وعلى النحو التالي:

مشكلة الدراسة البحثية

إن الأمن الوطني للجمهورية اليمنية الذي يُعد اللبنة الأولى في صرح بناء الأمن القومي العربي قد شكل هماً وطنياً واسعاً، وشغل الفكر الاستراتيجي اليمني ودفع بالباحث إلى إعداد الدراسة المنهجية العلمية والموضوعية للتعرف على ماهية هذا الهم، وما هي أسسه ومبادئه وأبعاده في المجال العربي، وفي هذا الإطار تسعى الدراسة إلى الإجابة على **التساؤلات الرئيسية التالية:**

- ما هو الأمن الوطني للجمهورية اليمنية؟
- وما هي مبادئه ووظائفه والعوامل المؤثرة عليه؟
- كيف يسهم الأمن الوطني لليمن في بناء الأمن القومي العربي؟
- ما هي الأثار الإيجابية والسلبية لارتباط الأمن الوطني للجمهورية اليمنية بالأمن القومي العربي؟

إطار الدراسة البحثية

ستتناول الدراسة البحثية مفهوم الأمن الوطني في اليمن وتأثيره على الأمن القومي العربي دراسة تحليلية لعوامل الارتباط وجهود الجمهورية اليمنية لتطوير هياكل إعادة بناء البيت العربي خلال الفترة من 1990م إلى 2010م.

أهمية الدراسة البحثية وأسباب اختيارها

تتمحور أهمية الدراسة البحثية في كونها تتناول الأمن الوطني في الجمهورية اليمنية ومدى ارتباطه بالأمن القومي العربي وتداعيات الصراع السياسي، وحتمية النضال العربي من أجل الوصول إلى الدولة العربية الواحدة كونها من الشواغل البارزة في فكر الباحث وتشغل الحيز الأكبر في حياته الفكرية والسياسية.

أهداف الدراسة البحثية

تهدف الدراسة إلى معرفة أبعاد الأمن الوطني للجمهورية اليمنية وأسباب ارتباطه بالأمن القومي العربي، ومحاولة استشراف مستقبل الأمة العربية للتعرف على إمكانية النهوض بها وانتشالها من الانكسار والتبعية المعيق لإنجاز الطموحات العربية.

فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة البحثية إلى إثبات الفرضيات التالية:

1. أن الأمن الوطني للجمهورية اليمنية جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي.
2. أن الأمن الوطني للجمهورية اليمنية كان السبب الرئيسي في تأجيج الصراع الإقليمي والدولي.
3. أن الأمن الوطني للجمهورية اليمنية لا يؤثر على الأمن القومي العربي.

مناهج الدراسة

اعتمد البحث على العديد من مناهج وطرق البحث العلمي التي منها المنهج التاريخي الذي يُعد من أقدم المناهج ومن رواده المفكر والمؤرخ اليمني عبدالرحمن بن خلدون الحضرمي، حيث يعتمد على الظواهر التاريخية التي يستفاد منها لفهم الحاضر، كما اعتمد الباحث على منهج تحليل المضمون في تحليل مفردات الدراسة التي تستقى من الكتب والوثائق السياسية وما تقدمه الوسائل المختلفة من المعلومات والبيانات، وكذلك منهج التحليل السياسي، بالإضافة إلى المنهج المقارن الذي يعتمد على المقارنة بما يساعد الباحث على استخلاص نتائج الدراسة البحثية.

الدراسات السابقة

دراسة (حجاج وآخرون، 2013): بعنوان أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة 1990 – 2010 والتي هدفت إلى توضيح أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي وبيان تداعياته وانعكاساته، وتطرقت الدراسة إلى طبيعة التغيرات التي طرأت

على البيئة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة والتي أدت إلى حدوث تغير في توزيع موازين القوة التي تحكم العلاقات الدولية وتأثير ذلك على الأمن القومي العربي، وقد توصلت الدراسة إلى أن هذه المتغيرات الدولية أفضت إلى تغيير الإدراك لمفهوم الأمن القومي العربي لدى النخب الحاكمة والشعوب العربية، وأدت إلى تراجع إمكانات النظام العربي في قيام حركة تكاملية عربية وعمق الانقسام العربي، وما يميز دراستنا عن الدراسة السابقة أن الدراسة الحالية ركزت على الجهود اليمنية في محاولة إنشاء تكتل عربي قوي ومتكامل لإدراكها أهمية الأمن القومي العربي وفق المتغيرات التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة.

دراسة (حمران، 2022): بعنوان الأهمية الجواستراتيجية للبحار والجزر اليمنية في الأمن القومي اليمني والعربي والتي هدفت إلى دراسة أهمية الأمن البحري اليمني في تحقيق الأمن العربي من خلال استعراض العديد من الدراسات التاريخية، وتناولت الدراسة الأحداث البحرية منذ عام 1962 وحتى تاريخنا شارحاً الأهمية الاستراتيجية للموقع البحري للجمهورية اليمنية والدور الذي تلعبه في سبيل تحقيق الأمن العربي والاقليمي، وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها أنه من الصعوبة تحقيق أمن قومي عربي بدون وجود أمن بحري يمني، وأن المجال البحري اليمني يشكل عمق استراتيجي للأمن القومي العربي، ومن النتائج التي توصلت إليها غياب للاستراتيجية العربية للأمن القومي العربي والتي من المفترض أن تتبناها جامعة الدول العربية، وأن هذه الاستراتيجية لا يمكن أن تتم إلا من خلال إصلاحات حقيقية في جامعة الدول العربية وإعادة صياغة وتحديث ميثاق جامعة الدول العربية وتفعيل اللجان والدوائر المختصة في الجامعة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتعاون جميع الدول العربية، وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة كونها تدرس جميع المقومات للأمن الوطني اليمني الذي يساهم في تحقيق الأمن القومي العربي وليس فقط المجال البحري.

دراسة (العثربي، 2023): بعنوان طوفان الأقصى ومسيرة النضال الفلسطيني دراسة تحليلية 1948-2023م، تعرفت الدراسة على المنعطفات التاريخية لمسيرة النضال الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الصهيوني منذ 1948م وحتى طوفان الأقصى 7 أكتوبر 2023م، حيث ركزت الدراسة على الفكر الاستراتيجي للمقاومة الفلسطينية ومراحل كفاحها المسلح من خلال الوقوف على صناعة الاستراتيجية العسكرية لطوفان الأقصى التي حطمت القبة الحديدية للكيان الصهيون المحتل، حيث أفرد الباحث مبحثاً تحت عنوان (طوفان الأقصى الأسباب والتداعيات) تناول التعريف بطوفان الأقصى والأسباب التي دفعت بالمقاومة الفلسطينية إلى القيام بهذه العملية، وركز الباحث على تداعيات الأحداث وكيفية تنفيذ العمليات الميدانية وتأثير استراتيجية طوفان الأقصى على الأمن القومي العربي، وأشار إلى علاقة طوفان الأقصى بمحور المقاومة وكيفية التفاعل والإسناد، كما استعرض البحث تحليل مواقف الحكومات والشعوب العربية بشأن الموقف من تطورات الأحداث في الأرض الفلسطينية، ومن ثم

معرفة انعكاسات نتائج تلك التطورات على مستقبل القضية الفلسطينية والأمن القومي العربي، وحدد الباحث المناهج التي استخدمها في البحث التي منها تحليل المضمون السياسي بمحتوى مواقف الشعوب والحكومات العربية والسلوك السياسي لمحور المقاومة، كون الظاهرة محل الدراسة تعتمد على ما تقدمه وسائل الإعلام من المعلومات والبيانات المتعلقة بتطورات أحداث الطوفان في فلسطين، بالإضافة إلى استخدام المنهج التاريخي للتعرف على الوقائع والأحداث التاريخية في مسيرة النضال الفلسطيني والوقوف على نتائجها وتقديم التوصيات التي تخدم الأمن القومي العربي.

إن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة هو التوجه القومي الحتمي الذي أشارت إليه دراسة طوفان الأقصى من خلال استعراض أهمية التنسيق في حرب أكتوبر 1973م، وما أحدثه طوفان الأقصى في 7أكتوبر 2023م من إحياء القضية العربية الكبرى، حيث جاءت الدراسة الحالية لتؤكد الترابط المحكم والطبيعي بين الأمن القطري والأمن القومي الكلي من خلال التركيز على اليمن كونه مركز انطلاق الأمن القومي العربي الشامل.

المبحث الثاني: مفهومي الأمن الوطني والقومي

إن من أولويات بناء الدولة في اليمن عبر التاريخ الإنساني العمل من أجل بناء مقومات القوة القومية التي تمكنها من صون أمنها الوطني الذي يحقق لها استقرارها ويضع اللبنات الأولى للأمن القومي العربي ويعبد الطريق من أجل قيام الدولة العربية الواحدة، وقد برز ذلك النهج العملي في تاريخ نشوء الدولة اليمنية من خلال معرفة حقائق الماضي ومراحل نشوء وتطور الدولة اليمنية التي شملت مكوناتها الجغرافية والبشرية كل أجزاء الوطن العربي، الأمر الذي تبرز فيه الحقيقة التاريخية المتمثلة في واحدية الأمن القومي وترابطه وتداخله بما يحقق ضرورة إعادة بناء الدولة العربية لتتحقق حالة الأمن والاستقرار، انطلاقاً من مفهوم الأمن القومي العربي الذي يتسع جغرافياً وتاريخياً ولغوياً ودينياً وثقافياً واستراتيجياً ليشمل أمن كل الدول العربية مجتمعة، كمنظومة إقليمية واحدة غير قابلة للتجزئة، وقد تجلى ذلك الفهم الإنساني لتجارب الحياة في الحقائق التالية (الميثاق الوطني، 1995):

- **الحقيقة الأولى:** أن شعبنا لم يصنع حضارته القديمة إلا في ظل الاستقرار والأمن والسلام ولم يتحقق له ذلك إلا في ظل وحدة الأرض والشعب والحكم، ولم تتحقق له الوحدة إلا في ظل حكم يقوم على الشورى والمشاركة الشعبية.
- **الحقيقة الثانية:** إن كل الأحداث الدامية عبر تاريخ اليمن الطويل قد زعزعت كل شيء في حياة الإنسان اليمني إلا إيمانه بالله وتمسكه بالعقيدة الإسلامية.
- **الحقيقة الثالثة:** إن التعصب الأعمى لا يثمر إلا الشر وأن محاولات أية فئة متعصبة للقضاء على الآخرين، أو إخضاعهم بالقوة قد فشلت عبر تاريخ اليمن كله، وأن الاستقرار الجزئي أو الشامل في

ظل حكم يتسلط بالقوة ويتسلط بالدجل والخديعة لا يدوم طويلاً، وغالباً ما ينتهي بكارثة بعد أن كان نفسه كارثة على الشعب، وأن الحوار الواعي هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق حياة أفضل للجميع.

- **الحقيقة الرابعة:** إن مجتمعنا اليمني بدون الديمقراطية والعدالة الاجتماعية غير قادر على تعزيز وحدته، وغير قادر على استغلال ثروته المادية والبشرية وإحداث التطور والتقدم والحفاظ على السيادة الوطنية.
- **الحقيقة الخامسة:** إن مجتمعنا اليمني كان وما يزال يؤكد رفضه لأشكال الاستغلال والظلم مهما كانت أصولها ومصادرها، ويؤكد في الوقت ذاته حرصه على الاستقرار والأمن والإيمان.
- وبناءً على كل ذلك فإن الأمن الوطني والقومي يقتضي حرمة النفس والدين والعِرض والمال انطلاقاً من الإسلام عقيدة وشريعة، ومن هنا يأتي التساؤل العلمي عن مفهوم الأمن الوطني؟ وسنتناول مفهوم الأمن بالتفصيل.

وبناءً على ذلك فإن تجارب الحياة السياسية قد أكسبت اليمنيين خبرة عملية في تحديث الأمن القومي باعتباره مرتكز القوة وعمود السيادة العربية الأساسي، ولذلك فإن هذه الدراسة ستركز على التعريف الإجرائي لمفهوم الأمن القومي وتحديد ماهيته فيما يأتي:

التعريف الإجرائي لمفهومي الأمن الوطني والقومي: وذلك من خلال التعريف اللغوي والاصطلاحي، حيث ورد مفهوم الأمن في القرآن الكريم بقوله تعالى: "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ" (القران الكريم، سورة قريش:39)، ويقال أمن أمناً وأماناً إمناً وأمنة بمعنى أطمأن ولم يخف (المعجم الوجيز، 2004)، فالأمن في اللغة هو نقيض الخوف، والفعل الثلاثي أمِن أي حقق الأمان فيقال أمنت فأنا آمن وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة والإيمان ضد الكفر والإيمان بمعنى التصديق وضده التكذيب، وتتفق معظم الأدبيات التي قامت بتعريف مفهوم الأمن على أن المفهوم يشير إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محل الشعور بالخوف والشعور بالأمان قيمة إنسانية كونية مرغوبة لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة أو مرتبطة بمستوى الدخل بل كل المكونات الجغرافية والبشرية للدولة تحتاج إلى الأمن والإيمان.

أما تعريف الوطن فقد ورد في معجم لسان العرب أن المقصود بكلمة (وطن) المَنزل الذي يُقيمُ الفرد به، وهو محل الإنسان وموطنه وجمعُ وطن أوطان، ويُقال وَطَنَ بالمكان أي أقام فيه، وأوطن فلان أرض كذا وكذا أي اتخذ منها مسكناً ومقاماً (لسان العرب، بدون تاريخ)، والوطن في مختار الصحاح يقصد به محل الإنسان، وأوطانُ الماشية أو مرابضها، وأوطن الأرض ووطّنها واستوطنها بمعنى جعلها وطناً له، وينسَب انتماؤه إلى وطنه سواء وُلد فيه أم لم يُولد فيه وعليه واجبات تجاه وطنه، ومن أهمها الولاء

للوطن إذ يُعدُّ العملُ واجباً على كلّ مواطنٍ قادر، لأنّ العمل يقودُ الدولة إلى التطور والازدهار وينمي ثروة البلاد ويعزز قدراتها الاقتصادية، والالتزام بالدستور والقوانين واحترامُ النظام العام والتسامح بين المواطنين من أجل أن يعُم الأمنُ والسلام ودفعُ الضرائب والزكاة، ومن حقه ممارسةُ حق الانتخاب والترشح من أجل المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة والقبول بالرأي والرأي الآخر وحق الانتماء السياسي والمهني.

أما مفهوم القومي فيأتي من قول آمن به قوم وكذب به قوم، وكلمة قوم مكونة من حروف ثلاثة هي (ق، و، م) وتعني الرجال والنساء وجمع القوم أقوام، وهذا يعني وجود قوم من الناس في أرض واحدة ويمارسون الحياة بثقافة واحدة توجد بينهم علاقات قوية تدور حول اللغة والمصلحة المشتركة والتضامن والنسب، وعلاقات اجتماعية تجعلهم يداً واحدة هي الوطن المتمثل بالرقعة الجغرافية التي تسيطر عليها الدولة، والعرب تجمعهم الرابطة القومية كونهم جنس واحد ولغة واحدة هي اللغة العربية، إذ كرمهم الخالق جل وعلا بأن نزل القرآن الكريم آخر الكتب السماوية بلغتهم قال تعالى: (بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ) (القرآن الكريم، سورة الشعراء: 195)، وقال تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُم تَعْقِلُونَ) (القرآن الكريم، سورة يوسف: 2)، وقال تعالى: (وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّما يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ) (القرآن الكريم، سورة النحل: 103)، وقال تعالى (وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا) (القرآن الكريم، سورة الرعد: 37)، وقال تعالى: (وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا) (القرآن الكريم، سورة طه: 113)، وقال تعالى: (قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ) (القرآن الكريم، سورة الزمر: 28)، وقال تعالى: (كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ) (القرآن الكريم، سورة فصلت: 3)، وقال تعالى: (وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ) (القرآن الكريم، سورة فصلت: 44)، وقال تعالى: (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنْذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ) (القرآن الكريم، سورة الشورى: 7)، وقال تعالى: (إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) (القرآن الكريم، سورة الزخرف: 3)، وقال تعالى: (وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا لِيُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى لِلْمُحْسِنِينَ) (القرآن الكريم، سورة الأحقاف: 12).

وبناءً على ما سبق من النصوص القرآنية فإن القومية العربية تعني أن الإسلام عقيدة وشريعة روح والعروبة جسد فلا حياة لأحدهما دون الأخر، وهذا هدف من أهداف الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر سنتي 62 -1963م، حيث جعل أحرار اليمن الوحدة اليمنية اللبنة الأولى في صرح الوحدة العربية الشاملة انطلاقاً من إيمانهم المطلق بالقومية العربية التي تنطلق من أن الإسلام عقيدة وشريعة روح

والعروبة جسد على اعتبار أن الإسلام الحنيف قد كفل حرية الأديان في قوله تعالى: (لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ) (القرآن الكريم، سورة البقرة: 256)، وتكفل الإسلام بحماية الديانات الأخرى، وقد كانت فكرة القومية قديمة قدم الاجتماع البشري، وأن عناصر القومية لدى أغلب مفكري القومية العرب هي الأرض المشتركة والتاريخ والثقافة المشتركة والمصالح المشتركة والمصير الواحد.

أهم تعريفات الأمن القومي: إن مفهوم الأمن القومي يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين، ويرى البعض أن الأمن القومي هو الحماية من الهجوم الخارجي، ويعني أهمية بناء الدفاعات العسكرية في مواجهة التهديدات العسكرية من عدو خارجي، والبعض يرى أن التعريف السابق ضيق ولا يشمل كل مقتضيات الأمن القومي على اعتبار أن الأمن القومي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية، بالإضافة إلى البعد العسكري، حيث يرى أرنولد ولفرز: (أن الأمن القومي يقاس بمعناه الموضوعي وهو مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة وبمعناه الذاتي إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم)، من هنا ينبغي إدراك حقيقة أن الأمن القومي ليس موقفاً جامداً ويوجد في فراغ معين، بل يتم تحديده في ضوء كل من البيئتين الدولية والمحلية القابلتان للتغير المستمر وعدم الثبات المطلق.

يعرف تريجر وكرننبرج الأمن القومي: بأنه ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية، ويعرفه هنري كيسنجر بأنه أية تصرفات يسعى المجتمع – عن طريقها – إلى حفظ حقه في البقاء، ويُعرّف الأمن القوميّ National Security بأنّه قدرة الدّولة على تَأمين استمرار أساس قوّتها الدّاخلية والخارجية، والعسكريّة والاقتصاديّة في مُختلف مناحي الحياة لمواجهة الأخطار التي تهدّدها من الدّاخل والخارج، وفي حالة الحرب والسِّلم على حدٍّ سواء (حسين، 2001).

يُعرّف الأمن القوميّ العربيّ بأنّه قُدرة الأمّة العربية على حفظِ إنجازات الأمّة وأسسها ومبادئها من الأخطار والتّهديدات التي تواجهها، سواءً كان تهديداً يخصُّ قُطراً عربيّاً مُعيّناً أو يخصّ الأمّة العربيّة كلها (حسنين، 2017)، أما على المستوى الداخلي للدولة فإنه يطلق عليه الأمن الوطني الذي يعرف بأنه التوازن الداخلي الذي يحقق الاتفاق والاجتماع القومي (هويدي، 1992)، ويعرفه البعض بأنه القدرة الشاملة وتحقيق التقدم الشامل (نور، 2002)، كما يعرف الأمن القومي (الوطني) بأنه قوة وطنية يمكن توجيهها نحو تعزيز المصالح القومية للأمة العربية الواحدة (نصيرات، 2000).

أن الأمن القومي للدولة العربية الواحدة لم يكن وليد اللحظة التاريخية المحددة وإنما وجد مع وجود الدولة ففي فترات الوطن العربي منذ الإمبراطوريات اليمنية المعينية والسبئية والحميرية ثم الإمبراطورية الإسلامية في دولة المدينة (يثرب) التي أسسها رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم وإلى جانبه النواة الأولى للإسلام رجال اليمن ثم الخلافة الراشدة وما تلاها من الدول وآخرها الخلافة العثمانية كان الأمن

القومي يشمل المكونات الجغرافية والبشرية للدولة، ولم يتمزق الأمن القومي للدولة العربية إلا بعد معاهدة سايكس اسبيكو سنة 1916م عندما أعدت الدول الاستعمارية خارطة جديدة تضمنت تمزيق تركة الرجل المريض (الامبراطورية العثمانية) وما تلى ذلك من وعد بلفور سنة 1917م الذي منحت فيه بريطانيا ما لا تملك لمن لا يستحق، وبعد ذلك ظهرت الدول العربية المشتتة وخصوصاً الدويلات التي لم تكن موجودة قبل 1916م، ويفترض أن قيام الجامعة العربية يعتمد على ميثاق يتضمن استراتيجية عربية لمواجهة الكيان الإسرائيلي وكل التحديات والتهديدات التي تحاول النيل من وحدة الدولة العربية الواحدة، غير أن دراسة تحليلية نقدية وموضوعية لميثاق الجامعة العربية التي تأسست في 12 مارس 1945م تظهر أن ميثاق الجامعة العربية قد خلى كلية من مفهوم الاستراتيجية العسكرية للأمن القومي العربي، ولم يشر لا تصريحاً ولا تلميحاً، واقتصر ميثاق الجامعة على النص "شؤن الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين (ميثاق الجامعة العربية، 1955)، الأمر الذي يعني أن الجامعة العربية من خلال ميثاقها كانت صادمة للطموحات العربية منذ اللحظة الأولى لظهورها، وهو ما جعل الجامعة العربية تصطدم بالأحداث العسكرية، ومن تلك الأحداث التي اصطدمت بها الجامعة العربية ما حدث أثناء انعقاد الجلسة الأولى لمجلس الجامعة العربية في يونيو 1945م وهو العدوان الفرنسي على سوريا ولبنان، ولأن ميثاق الجامعة العربية لم يشر إلى استراتيجية الأمن القومي للأمة العربية فقد اقترح أمين عام الجامعة العربية، آنذاك عبد الرحمن عزام، أن على المجلس أن يتدخل في مثل هذه الحالات بقوة كونه مسئول عن الأمن الدولي في المنطقة العربية وقال ولو بقوة رمزية (الساكت، 1974)، إلا أن ذلك المقترح لم يجد سنداً قانونياً في الجامعة العربية، بسبب إغفال الأمن القومي في ميثاق جامعة الدول العربية الذي تسبب في انتكاسة تاريخية خطيرة على مستقبل الأمة العربية، وجعل من الجامعة العربية عامل إحباط، وهذا يقودنا إلى البحث في السبب الذي أدى إلى إغفال الأمن القومي في ميثاق الجامعة العربية ومن خلال الدراسة نجد أن السبب يكمن في:

1. الخوف المتبادل بين القيادات العربية وعدم الثقة المتبادلة.
2. حداثة استقلال الدول المؤسسة للجامعة العربية والارتباط الأجنبي (الكيلاني، 1991)، فالدول المؤسسة الخمس هي مصر وسوريا والعراق والسعودية والأردن ولبنان واليمن، حيث كانت مصر والعراق مرتبطة بمعاهدة مع بريطانيا ألزمتها بإقامة القوات البريطانية على أراضيهما، أما سوريا ولبنان فقد وقعا تحت الاحتلال الفرنسي، والأردن كانت قيادة الجيش البريطاني، وبقي اليمن والسعودية لم تكن لديهما القدرات الدفاعية الكافية، ونتيجة لذلك فقد سقط اقتراح رئيس وزراء سوريا بخصوص المشاركة في شئون الدفاع (نوفل، 1968).
3. عدم استقلال بقية أجزاء الوطن العربي في ذلك الحين.

إن دراسة التحليل السياسي والنقدي لميثاق الجامعة العربي يوحي أن النصوص التي جاءت في ميثاق الجامعة العربية لم يكن الهدف منها بناء استراتيجية الأمن القومي العربي لمواجهة إسرائيل وكافة التحديات والتهديدات التي تتعرض لها الأمة العربية، ومن ذلك على سبيل المثال وليس الحصر نص المادة السادسة من الميثاق الذي نص على مبدأ المساعدة المتبادلة وأسند إلى مجلس الجامعة مهمة اتخاذ التدابير اللازمة لدفع العدوان الواقع على بلد عضو أو التهديد به، غير أن هذا النص لم يترجم إلى آليات ملزمة للدول الأعضاء بتقديم المساعدة المباشرة للدولة المعتدى عليها، بل أنه لم يحدد ماهية التدابير الحالية التي ينبغي على البلدان العربية الأعضاء المساعدة فيها لإقرارها من قبل المجلس، ومن ثم فإن نص المادة السادسة في الميثاق يوحي بأن الهدف من الجامعة هو حماية الدول المكونة للجامعة العربية من بعضها البعض فقط الأمر الذي ولد الصراع السياسي والتنافس العدائي بين المكونات السياسية للوطن العربي، فقد تناسى واضعوا ميثاق الجامعة العربية التهديد الإسرائيلي للأمن القومي العربي، بل حتى تهديدات الأمن القومي الأخرى، الأمر الذي يعني أن ميثاق الجامعة العربية جاء في إطار عدم الثقة والشكوك المتبادلة بين القيادات العربية والرغبات المختلفة التي شغلتهم عن العدو الأساسي، وبذلك فقد تم تجاهل الأمن القومي العربي تماماً من خلال هذا المؤشر الذي لا يقبل الجدل، بل أن المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية قد نصت على الآتي: أن من أهداف الجامعة العربية صيانة استقلال البلدان العربية وسيادتها، وهذا دليل كافي على أن الهدف حماية استقلال تلك الدول ومنع التوحد العربي وتجاهل الأمن القومي العربي بسبب الخوف المتبادل بين القيادات العربية الذي استغله المستعمرون وسعوا إلى إبقاء الوطن العربي بعيداً عن الاستراتيجية العسكرية، وفي حالة صراع سياسي دائم يؤدي إلى المزيد من الانقسام والتشرذم ليحول ذلك الوضع الانقسامي دون بناء استراتيجية الأمن القومي العربي لتتاح الفرصة لإسرائيل في التفوق العسكري والتقني.

ورغم إن الوعي السياسي لدى القيادات العربية بأهمية الأمن القومي العربي وخطورة المنظمات الصهيونية التي تدعمها بريطانيا لإنشاء وطن لليهود في فلسطين قد برز بوضح في بروتوكول الاسكندرية الذي وقع في 7 أكتوبر 1944م الذي نص على: أن من أهداف الجامعة العربية توثيق الصلات بين البلدان الأعضاء وتنسيق الخطط السياسية تحقيقاً للتعاون فيها وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة، حيث كان هذا النص من أقوى النصوص الذي يعد البعد السياسي الاستراتيجي العسكري للأمن القومي العربي، ولكن يبدو أن هناك أيادِ خفية أسقطت جوهر النص الخاص بالأمن القومي العربي والمتمثل في العبارة "من كل اعتداء بالوسائل الممكنة"، حيث وظهر ميثاق الجامعة العربية الذي أعلن في مارس 1945م خالياً من هذا الطموح المشروع، وبات الصراع السياسي هو السائد في الوطن العربي بفعل القوى الاستعمارية وقبول من القيادات العربية، والأكثر من ذلك التركيز

على تغذية الصراع السياسي في اليمن لإدراك القوى الاستعمارية أن استقرار اليمن هو الانطلاقة الأولى العملية لتجميع عناصر الأمن القومي لبناء الدولة العربية الواحدة.

مبادئ الأمن الوطني اليمني: إن الأمن الوطني للجمهورية اليمنية لا يمكن أن يأتي منفصلاً عن الأمن القومي للأمة العربية، لأن اليمن مصدر العرب وسند الأمة منذ فجر التاريخ وهو أصل الدولة العربية الواحدة ومبتدأها الأول، فدراسة تاريخ الصراع السياسي بين الأمم لم يعطنا دولاً في الوطن العربي في موجهة الروم والفرس سوى دولة واحدة هي اليمن، وقد كان ذلك واضحاً في الإمبراطوريات اليمنية المعينية والسبئية والحميرية التي امتد نفوذها إلى البحر الأبيض المتوسط، ثم في الإمبراطورية الإسلامية التي أسسها اليمنيون إلى جانب رسول الله محمد صلى الله عليه وآله وسلم والتي انطلقت من أرض اليمن وسادت كل المكونات الجغرافية والبشرية للوطن العربي، وإضافة جزءً جديداً إلى الدولة العربية وهي الأندلس في أوربا (إسبانيا حالياً) والتي كانت حاضرة الإسلام وقبلة العلوم المعرفية، وبناءً عليه فإن الأمن الوطني اليمني ينطلق من الثوابت التالية:

1. الإسلام والعروبة اللذان يمثلان الروح والجسد بغض النظر عن تعدد الدين قال تعالى: (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي) (القرآن الكريم، سورة البقرة: 256).
2. أهداف الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر عامي 62 -1963م* التي نص هدفها الخامس على: العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
3. دستور الجمهورية اليمنية، حيث نصت مادته الأولى على أن الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية وهي جزء من الأمة العربية*.

وإذا كانت الجمهورية اليمنية قد جعلت من الأمن القومي رابطاً فاعلاً في أمنها الوطني وجعلته جزءً لا يتجزأ من أمنها الكلي فإن ذلك نابع من مسؤولياتها التاريخية بحكم الإرث الحضاري الذي كانت مصدره وأداته التي وصلت به معظم أرجاء المعمورة من كوكب الأرض، ولذلك فإن واجب الاستمرار في الحرص على مبدأ الأمن القومي ينبغي أن يكون من الوجبات المقدسة في السياسية الخارجية للدولة اليمنية

* 1 التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل، وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
2 بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.
3 رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.
4 إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمداً أنظمته من روح الإسلام الحنيف.
5 العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
6 احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.
* المادة الأولى من دستور الجمهورية اليمنية: (الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة وهي وحدة لا تتجزأ لا يجوز التنازل عن أي جزء منها والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والإسلامية).

الحديثة، على اعتبار أن أمن إنسان اليمن يرتكز على حماية حقوقه ومبادئه التي منها مبدأ الأمن القومي العربي انطلاقاً من المبادئ العربية السامية التي نادى بها ديننا الإسلامي الحنيف وتنبثق منها الأخلاق الحميدة التي اعتمدت على عون المستضعف وإنصاف المظلوم وإغاثة الخائف ونجدة الملهوف ونصرة الحق، وهي من قيم العرف العربي المجسد لأصول الأخوة التي تلبي متطلبات بناء القوة للدولة العربية الواحدة والمتسقة مع قيم العصر الحديث، والداعية إلى الأمن وإقامة علاقات طيبة وحسنة بين المكونات البشرية والجغرافية ليس على مستوى الوطن العربي فحسب ولكن في كل مكونات كوكب الأرض، خصوصاً أن غاية الإسلام الحنيف سيادة الأمن لطمأنت النفوس واستقرار المكونات الجغرافية وما عليها من البشر، لأن الأمن أساس التنمية وغاية العدل انطلاقاً من قول الخالق جل في علاه: (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى، واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون) (القرآن الكريم، سورة المائدة: 8)، ولذلك لم يأت اهتمام الدين الإسلامي بالأمن من فراغ، بل لأن غايته الحياة الكريمة التي تتوفر فيها مقومات الأمن في المجتمع الإنساني، فالعقيدة الإسلامية تحث على فعل كل خير ومحاربة كل الشر، لأن الإسلام دين العدل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويدعو إلى التآلف والمحبة بين أفراد المجتمع بما يعزز الأمن والاستقرار ويولد الشعور بالمسؤولية ويثبت بالتماسك والتعاطف ويقوي الانتماء ويحقق الاندماج السياسي بين أفراد المجتمع الواحد، ويحقق ضمان سلامة الأرواح والأعراض والممتلكات من كل خطر ويصون الأمن الاجتماعي والاقتصادي ويعزز الاستقرار السياسي.

المبحث الثالث: عوامل ارتباط الأمن الوطني بالأمن القومي العربي

تتمثل عوامل ارتباط الأمن الوطني للجمهورية اليمنية بالأمن القومي العربي في العوامل الأتية:

- عامل الموقع الجغرافي.
- العامل التاريخي.
- العامل الحضاري والثقافي والمصير الواحد والقدر المشترك والتي سنتناولها بالتفصيل الموضوعي والعلمي كما يلي:

عامل الموقع الجغرافي: إن التأمل في امتداد الوطن العربي على خارطة كوكب الأرض يبين أنه يشمل جنوب غرب قارة آسيا وشمال أفريقيا ويطل على خمسة بحار ومحيطان وهي: بحر قزوين والبحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي والمحيط الأطلنطي، ويشرف على أربعة ممرات مائية في غاية الأهمية الاستراتيجية هي: مضيق باب المندب والبسفور والدردنيل وقناة السويس ومضيق جبل طارق، ولذلك فإن الوطن العربي الكبير حلقة الوصل بين القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا ويتحكم في طرق المواصلات العالمية، ويخزن في باطنه أكبر

الثروات الغازية والنفطية والمعدنية، ويتمتع بموارد مائية هائلة تحقق الأمن المائي والغذائي، وتبلغ مساحته 11,188,892 كم2، منها 3,139,320 كم2 في آسيا العربية 552 , 049 ,8 كم2 في أفريقيا العربية، ويقدر عدد سكان الوطن العربي بحلول سنة 2030م بحوالي مائة مليون نسمة منها أربعون مليون نسمة في آسيا العربية وستون مليون نسمة في أفريقيا العربية، وقد شكلت هذه المكونات الجغرافية والبشرية وحدة واحدة عبر التاريخ، إذ كانت وحدة الاندماج السياسي السكاني عبر مراحل التاريخ الطويل أداة الدولة العربية الواحدة لفرض السيادة، حيث كانت الإمبراطوريات اليمنية قد شهدت الفتوحات التوسعية التي وصلت إلى الهند والصين وفارس وتركيا وحوض البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا وكان ملوكها قادة يقودون جيوش الدولة بأنفسهم (العثربي، 2005)، ويعملون على تحقيق الاندماج السياسي، الأمر الذي كان يعزز الوحدة الوطنية ويقوي عناصر القوه القومية للدولة اليمنية في ذلك الحين، كما تجسدت تلك الوحدة الاندماجية في عهد الإمبراطورية الإسلامية التي حافظت على الأقليات وصانت حقوقهم وتراثهم، حيث برهن تاريخ العرب أن ظهور الإسلام الحنيف كان العامل الحاسم في ارتباط العروبة بالإسلام كونها الجسد والإسلام الروح وبذلك فإن وحدة الروح والجسد قد تغلبت على ما عداها من عوامل الفرقة، الأمر الذي عزز من أهمية الإيمان بضرورة قيام الاتحاد العربي على طريق بناء الدولة العربية الواحدة مع ضرورة الاستمرار في الحاظ على الأقليات الدينية والعرقية في الوطن العربي، حيث ذكرت المراجع التاريخية أن نسبتها تمثل حوالي 12%، من أجل تعزيز التجانس السكاني في الوطن العربي، وفي كل هذا الترابط الجغرافي عبر التاريخ تظهر الأهمية الاستراتيجية لموقع الجمهورية اليمنية على النحو الآتي:

إن موقع الجمهورية اليمنية جغرافياً في محور حركة التجارة العالمية لأنها في الجنوب الغرب لقارة آسيا وفي الجنوب الغربي من الجزيرة العربية يحده من الغرب البحر الأحمر ومن الجنوب المحيط الهندي ولها واجهتان بحريتان الأولى على البحر العربي والمحيط الهندي والثانية على البحر الأحمر، وتمتد الجبهة البحرية لليمن على مسافة تقدر بأكثر من2500 كم، ومن الشرق سلطنة عمان ويبلغ طول الشريط الحدودي بين البلدين 288 كم، ومن الشمال المملكة العربية السعودية ويبلغ طول الشريط الحدودي بين البلدين 1,458 كم، ويشرف اليمن على مضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي عن طريق خليج عدن والبحر العربي، ويتميز الشريط الساحلي للجمهورية اليمنية بالتعرجات ذات البعد الاستراتيجي في بناء الموانئ والمناطق الحرة، ويضاف إلى ذلك الجزر اليمنية التي يزيد عددها عن (216) جزيرة يمنية (الجهاز المركزي للإحصاء، 2008)، تنتشر على امتداد البحر الأحمر والبحر العربي والمحيط الهندي وتتوزع على أربعة قطاعات، حيث يشمل قطاع البحر الأحمر (181) جزيرة، وقطاع خليج عدن ((23) جزيرة، وقطاع البحر العربي (5) جزر، بالإضافة إلى قطاع المحيط الهندي الذي يضم (7) جزر، حيث أفاد المراجع أن هناك (17) جزيرة تكتظ بالسكان والعمران

والمنشآت الحكومية والأهلية، يشار إلى أن (199) جزيرة تستخدمها الجمهورية اليمنية لخدمة الملاحة البحرية ومأوى للصيادين اليمنيين.

الجدول رقم (1): يبين توزيع الجزر اليمنية على القطاعات (الجدول من إعداد الباحث)

م	القطعات التى تتوزع فيها	عدد الجزر اليمنية	عدد الجزر المأهولة بالسكان اليمنيين	الجزر المستخدمة لخدمة الملاحة البحرية
1	قطاع البحر الأحمر	(181) جزيرة	(17) جزيرة	(199) جزيرة
2	قطاع خليج عدن	(23) جزيرة		
3	قطاع البحر العربي	(5) جزر		
4	قطاع المحيط الهندي	(7) جزر		

إن السواحل اليمنية تُعد من أهم السواحل في الوطن العربي الكبير، باعتبارها البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، ويشكل اليمن نقطة ترابط بالغة الأهمية بين مضيقي هرمز وباب المندب وقناة السويس، لأنها الطريق الرئيسي للناقلات المحملة بنفط الخليج العربي باتجاه أوروبا، وأن جميع تجارة آسيا مع أوروبا تعبر إلى البحر المتوسط عبر مضيق باب المندب، كما أنه يشكل الحزام الأمني للجزيرة والخليج العربي ابتداءً من قناة السويس وانتهاء بشط العرب، واليمن هو الشاطئ المقابل لقارة أفريقيا فهو يؤثر ويتأثر بما يحدث في دول القرن الإفريقي، وبناءً عليه فاليمن الركن الأساسي لأمن الجزيرة العربية والخليج العربي والقرن الإفريقي والوطن العربي الكبير، بذلك التميز في الموقع الجغرافي فإن اليمن محل الأطماع الاستعمارية وتغذية الصراعات، وهو ما يجعل الأمن الوطني للجمهورية اليمنية شديد الصلة بالأمن القومي العربي، انطلاقاً من أهمية المجال البحري اليمني الذي يشكل عمقاً استراتيجياً للأمن القومي العربي، وهو ما يستوجب المحافظة على وحدة اليمن وأمنه واستقراره ومنع التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية وتمكين اليمنيين من حق الاختيار الحر في التداول السلمي للسلطة والإجماع على أن اليمن العنصر الأبرز الداعم للأمن القومي العربي.

العامل التاريخي: إن دراسة تاريخ الوطن العربي تبرهن أن اليمن كانت القوة الوحيدة التي تواجه السياسة الدولية القائمة على ثلاثية القطبية المكونة من اليمن والروم والفرس، حيث دَون التاريخ السياسي الصراعات التي قادها الروم والفرس ضد اليمن تارة مجتمعين وأخرى منفردين، لأن اليمن تتحكم بطرق التجارة العالمية، ففي عهد الإمبراطورية المعينية في الألف الثالث قبل الميلاد تمكن المعينيون من السيطرة على طرق التجارة من البحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب إلى البحر الأبيض المتوسط في الشمال، حيث شملت منطقة الحجاز ومن ثم معان وديدان (العلا الحالية) وهو ما يعني توسع الدولة اليمنية المعينية من الجنوب إلى الشمال وضمت المناطق الشمالية وكانت تابعة لدولة معين الجنوبية (موسيل، 1952)، التي عملت على إنشاء محطات القوافل التجارية ومن أبرزها معان في شمال خليج العقبة والبتراء عاصمة النبط (عامر، 2006)، إذ كانت المكونات الجغرافية للوطن العربي تتجه نحو

التوسع حيث شملت الجزء الأكبر من قارة آسيا في جزئها الجنوبي الغربي وضمت شمال أفريقيا وامتدت من الخليج العربي شرقاً وحتى المحيط الأطلنطي غرباً، واستمر هذا التوسع في ظل الإمبراطورية الإسلامية كما أشرنا سابقاً، وكانت الإمبراطوريات اليمنية المعينية والسبئية والحميرية التي امتد نفوذها من المحيط الهندي جنوباً وحتى البحر الأبيض المتوسط شمالاً، وقد تبين ذلك من خلال اشتراك المكونات البشرية لهذه الرقعة الجغرافية في أصلها العربي اليمني الذي لا يستطيع أحد انكاره، وإن ظهرت حضارات في شمال الجزيرة العربية مثل البابلية والآشورية في العراق والكنعانية في فلسطين وسوريا والفينيقية في ساحل لبنان والفرعونية في مصر، إلا أنها لم تأت إلا بعد استقرار الحضارة اليمنية في تلك المناطق من الوطن العربي الكبير، فقد كانت اللغة السامية الجنوبية هي اللغة الأولى في تلك المكونات الجغرافية، ثم أتت بعده اللغة الآرامية والسريانية وفي نهاية المسار التاريخي سيطرة لغة القرآن الكريم اللغة العربية.

العامل الحضاري والثقافي: إن الحضارة والثقافة التي جمعت الوطن العربي الكبير كانت نتاج الظروف التي عاشها سكان المنطقة العربية، ورغم قساوة الظروف التي تسيطر على أغلب المكونات الجغرافية للوطن العربي، إلا أن ذلك المشترك في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية قد وحد الإنسان العربي، وقدم نموذجاً للتضامن والوحدة فما كان ينتج في مكون جغرافي يمد المكون الآخر، الأمر الذي قاد إلى التكامل والتضامن والوحدة، إذ دل على ذلك نتائج الحفريات والتنقيب عن الآثار والمومياء وغيره من المكتشفات الأثرية بما فيها المدن الأثرية التي تعتبر متحفاً ناطقاً بوحدة الحضارة والثقافة العربية، لأن الوطن العربي ظل الجسر المتين الذي يربط الحضارات الإنسانية ببعضها البعض وأوصل منتوجه الحضاري والإنساني المادي والمعنوي إلى بقية المكونات الجغرافية لقارات آسيا وأفريقيا وأوروبا من خلال سيطرة الوطن العربي على الطرق الحيوية للتجارة بين المكونات الجغرافية، وقد دونت الكتب السماوية وكتاب اليونان والرومان تطورات الدولة العربية الواحدة التي كانت همزة الوصل بين الشرق والعرب، رغم أن المؤرخين العرب تأخروا نحو ثلاثة قرون من الزمان بسبب انهيار الإمبراطورية اليمنية وضياع الدولة المركزية في أواخر عهد الدولة الحميرية وهي الفترة التي سيطرت وقائع الجاهلية العربية من خلال انتفاء الأمن والاستقرار في الوطن العربي وانتشار قطاع الطرق، حيث لم تعد طرق التجارة العالمية في مأمن، وهو ما دفع العالم للبحث عن طرق تجاري آمن ومن ذلك اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح الأمر الذي اضعف المنطقة العربية وجعلها تعيش حروب الجاهلية عقب انهيار الدولة الحميرية حتى جاء الإسلام.

وبذلك نستطيع القول أن الفترة من سقوط الإمبراطورية اليمنية إلى بعثة الرسول محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم سيطرت عليها حروب الجاهلية العربية وتعرض الوطن العربي للهجمات الفارسية

والغزوات الرومانية، ولم تعد للدولة العربية مكانتها وهيبتها إلا في عهد الرسالة المحمدية التي أحياها اليمنيون إلى جانب النبي الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وآله وسلم الذي التف اليمنيون حوله وهم الأوس والخزرج، ثم كتب صلى الله عليه وسلم إلى ملوك حمير ومنهم الحارث بن عبد كلال، وشريح بن عبد كلال، ونعيم بن عبد كلال، ومعافر، وزرعة ذي يزن وكان أول من أسلم من حمير والى ذي الكلاع بن ناكور بن حبيب بن مالك بن حسان بن تبع، وإلى ذي عمرو يدعوهم إلى الإسلام فأسلموا وأسلمت ضريبة بنت أبرهة بن الصباح امرأة ذي الكلاع الأصغر من رؤساء حمير وذو عمرو من ملوكهم (العثربي، 2005)، إذ تواصل استكمال إعادة بناء الدولة العربية في عهد الخلافة الراشدة وما تلى ذلك من العهود المشرقة، وظل الشعور بالانتماء إلى الوطن العربي الواحد مرتكز التفاعل والتواصل بين المكونات البشرية للوطن العربي، ولم تستطع القوى الاستعمارية أن تغير من مبادئ المواطن العربي رغم سيطرتها على أغلب أجزائه، لأن قدسية الولاء لله الواحد القهار ثم للمكونات الجغرافية للوطن العربي ظلت المحرك الفاعل لكل حركات التحر العربي التي أجبرت القوى الاستعمارية على الرحيل من على ثرى الوطن المقدس لدى كل المكونات البشرية في الوطن العربي الكبير.

إن العرض السابق المتعلق بالترابط بين الأمن الوطني للجمهورية اليمنية والأمن القومي العربي الشامل قد قدم بياناً واضحاً لضرورة ترتيب وإعادة بناء البيت العربي الواحد من جديد، إذ أن كل ما تم مناقشته في السابق قد أعطى مدلولاً سياسياً واحداً مفاده أن المكانة العربية للوطن العربي في العلاقات الدولية لن تأخذ مكانتها الفعلية إلا في ظل كيان عربي واحد، وبالنظر إلى تلك المدلولات السياسية ومعانيها العميقة فإن الجمهورية اليمنية لن تكل أو تمل من السعي الدؤوب لتوحيد الصف العربي المبعثر، وفي المبحث القادم نتناول المحولات اليمنية في العصر الراهن للملمت الشتات العربي من خلال عرض الجهود اليمنية في هذا الاتجاه على طريق تحقيق الأمن القومي العربي.

المبحث الرابع: المحاولات اليمنية لتحقيق الأمن القومي العربي

قبل أن نخوض في مجال المحاولات اليمنية ينبغي أن نشير إلى فكرة نشوء جامعة الدول العربية أنها لم تكن عربية خالصة، بل بريطانية جاءت على لسان وزير المستعمرات البريطانية أنطوني أيدن في خطاب له أمام مجلس العموم البريطاني سنة 1941م، ومن هنا فإن الحكومة البريطانية أرادت أن تكون جامعة الدول العربية أداتها في أعمال أهداف استراتيجيتها العسكرية الخارجية الخاصة (عتلم، 2003)، ولذلك سعت بريطانيا إلى الاستحواذ على تحركات جامعة الدول العربية، وحاولت بريطانيا وضع العراقيل أمام مسيرة التحركات للقادة العرب باتجاه تحرير بقية أجزاء الوطن العربي، وظهر التركيز بشكل جدي على وحدة الشعوب العربية انطلاقاً من المفهوم الواسع للأمن القومي العربي الذي يستوعب كل الدول العربية، ومن الإيمان المطلق بأن الأمن القومي جماعياً ولا يقبل التجزئة لأنه يتعلق بأمن الأمة العربية

كلها، وتنفيذاً لهذا الاعتقاد جرى أول تحديث للأمن القومي بتوقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في إطار جامعة الدول العربية سنة 1950م.

لقد جسدت المعاهدة الإدراك الواعي للترابط بين البعدين الأمني والاقتصادي ودورهما في توفير الظروف الملائمة لتحقيق النهضة العربية التي ينشدها العرب كافة، حيث أنشأت المعاهدة عدة أجهزة لتحقيق الأمن القومي الجماعي للدول العربية كافة منها: مجلس الدفاع المشترك واللجنة العسكرية والهيئة الاستشارية العسكرية التي تتكون من رؤساء أركان حرب جيوش الدول العربية مجتمعة، لكسر حاجز السيطرة البريطانية على جامعة الدول العربية، بمعنى أن القيادات العربية تعدت وتحدت الإرادة البريطانية وأدركت أهمية وحدة الأمن القومي العربي، وهي خطوة إيجابية لفهم المحاولات الأمريكية والغربية لمحو الأثر العربي من خلال الترويج لمصطلح (الشرق الأوسط) الذي يتجاهل الأمن الإقليمي العربي ويجعل المنطقة العربية جزءً من ذلك الإقليم الشرق أوسطي الذي تدخل فيه دول غير عربية تنطلق منها تهديدات الأمن القومي العربي، ومن هذا المنطلق تم تأسيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتم توقيع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي في سنة 1953م، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في سنة 1957، ثم صدور قرار إنشاء السوق العربية المشتركة في 14 أغسطس 1964م، بالإضافة إلى استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وميثاق العمل القومي الاقتصادي، ومشروع عقد التنمية المشتركة، والاتفاقية الموحدة للاستثمار، وإلى جانب كل ذلك فإن الجامعة العربية تمتلك عددًا من المجالس الوزارية المتخصصة، منها مجلس وزراء الإعلام العرب ومجلس وزراء الصحة العرب ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ومجلس وزراء الداخلية العرب ومجلس وزراء البيئة والشباب والرياضة والكهرباء والطاقة، كما أنشأت الجامعة عددًا من الاتحادات والمؤسسات المتخصصة، ومنها: اتحاد إذاعات الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة العمل العربية ومنظمة المرأة العربية والبرلمان العربي، وقد تزايد الإدراك بأهمية وحدة الأمن القومي العربي عقب العدوان الصهيوني سنة 1967م الذي أدى إلى احتلال شبه جزيرة سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية والضفة الغربية من نهر الأردن والقدس الشرقية، كما تنامى الوعي العربي بأهمية وحدة الأمن القومي في حرب العاشر من رمضان أكتوبر 1973م التي تمكن العرب فيها من إحكام السيطرة على البحر الأحمر من خلال إغلاق مضيق باب المندب وفعيل العمل العسكري في الأرخبيلات والجز اليمنية واستخدام سلاح النفط وتحقيق نصر أطاح بأسطورة الجيش الذي لا يقهر (مركز الأبحاث الفلسطيني، 1974).

إن هذه المؤشرات تشي بتنامي الوعي العربي في مجال واحدية الأمن القومي العربي، إلا أن هذا الوعي الذي بدأ بالاتفاق الأمني في 1950م، لم يكن كافياً ونقصه العمل العربي المشترك الذي يعزز الأمن القومي

العربي، حيث شهدت الفترة ما بعد 1950م حالة تراجع الفعل العربي الموحد مما عرض الأمن القومي العربي لنكسات كبرى بدأت مع اتفاقية السلام المصرية المنفردة مع إسرائيل في كامب ديفيد في 1979م، ثم النكسة الأخرى عندما وقفت سورية وليبيا مع إيران في حرب السنوات الثمان مع العراق (1980-1988) وتزويدهما الطرف غير العربي بصواريخ قصفت مدنًا عربية (الغفلي، 2024)، ولعل الضربة القاتلة للأمن القومي العربي قد تمثلت في الغزو العراقي للكويت عام 1990م، عندما استقدمت القمة العربية التي عقدت في قاهرة سنة 1990م القوى الأجنبية لاستعادة الكويت بمشاركة قوات لدول عربية، بل أن إخفاقات جامعة الدول العربية قد تتالت في معظم الأزمات العربية وبدت التصريحات الرسمية وغير الرسمية عن إصلاح أوضاع جامعة الدول العربية ضرباً من ضروب إعلان النوايا الطيبة ليس إلا (شومان، 2019)، الأمر جعل من اليمن أكثر تمسكاً بثوابت الأمن القومي العربي، حيث كانت معارضة لاستقدام القوة الأجنبية لضرب العراق رغم موقفها الواضح والثابت الرافض للغزو العراقي للكويت انطلاقاً من مبدأ عدم الاستقواء بالأجنبي على أخيك العربي وكانت رؤية الجمهورية اليمنية أن تكون المعالجة لمشكلة الكويت والعراق عربية خالصة، وبسبب هذا الموقف القومي الثابت تعرضت اليمن لكثير من التهديدات لأمنها الوطني، إلا أن ذلك لم يثنها عن الإصرار على حماية الأمن القومي العربي الشامل لكل المكونات الجغرافية والبشرية للوطن العربي الكبير.

وبناءً على ما تقدم من العرض فإن البعد القومي في السياسة الخارجية اليمنية يكتسب مكانة خاصة في المنظومة السياسة للجمهورية اليمنية ويحظى بأهمية غير عادية من خلال الترجمة العملية الذي تعكسه السياسة الداخلية التي تجعل من الأمن القومي العربي مرتكزاً أساسياً للأمن الوطني اليمني، حيث تعمل السياسة الداخلية على تهيئة الظروف المناسبة لتحديث المجتمع اليمني وتحفيزه على البناء الوطني في إطار الدولة اليمنية الحديثة القادرة على إعادة بناء نفسها وحماية كيانها وصون بقائها عبر التنشئة السياسية القائمة على الالتزام بالخيار الديمقراطي والتمسك بحق الاختيار الحر عبر صناديق الاقتراع لمن يديرون شؤونها، والعمل الدؤوب على ترسيخ مبدأ احترام حقوق الإنسان، ومن ثم إطلاق طاقات المجتمع صوب مستقبل الوحدة العربية الشاملة وربط الأمن الوطني بالأمن القومي العربي، وبناء القدرات الذاتية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وتفعيل الاتصال السياسي المستمر مع الأشقاء في إطار البناء العربي المتواصل، وتعزيز التواصل الخلاق مع دول العالم وتأصيل التبادل المشترك للمنافع والمصالح التي تحقق المزيد من استقرار العالم وتحفظ لليمن مكانتها في العلاقات الدولية التي اكتسبتها عبر مراحل التاريخ.

إن الترابط الوثيق بين الأمن الوطني اليمني والأمن القومي العربي ليس وليد لحظة تاريخية بعينها، بل هو رباط تاريخي أصيل عمقته الجغرافيا السياسية والطبيعية وجسدته الرقعة الجغرافية الواحدة المتصلة

ومكوناتها الجغرافية والبشرية ذات المصير الواحد والموحد عبر التاريخ الإنساني الطويل، ومن أجل ذلك ينبغي على الدبلوماسية اليمنية أن تضطلع بدورها القومي بفعالية وتستلهم دروس التاريخ على المستوى الإقليمي والعربي والدولي بما يعزز الاتجاه نحو وحدة عربية شاملة تعيد للأمة العربية مجدها وتحدد مكانتها اللائقة في مجال العلاقات الدولية، والاضطلاع بهذا الدور القومي الحساس يحتاج إلى الحفاظ على الإنجازات الوطنية الداخلية التي تحققت في ظل دولة الوحدة المباركة والعمل بجدية غير مسبوقة على تجاوز الصعوبات والتحديات التي تواجه مسيرة العمل الوحدوي العربي بعيداً عن الكلل أو الملل أو الإحباط، إذ تتجسد حتمية ترابط الأمن القومي العربي في أن أية تهديدات لأمن أي مكون جغرافي وبشري في الوطن العربي هو تهديد مباشر لأمن كل المكونات البشرية والجغرافية في الوطن العربي برمته، ولعل ما حدث لدولة العراق من احتلال لأراضيه من قِبل القوات الأمريكية قد هدد الأمن القومي العربي كون العراق البوابة الشرقية، وبما أن الجمهورية اليمنية البوابة الجنوبية للأمن القومي العربي فإنه ينبغي استمرار الحفاظ على مصلحة الأمن القومي العربي من خلال التمسك بالآتي:

1. الحفاظ على الوحدة اليمنية والقضاء على كافة المخاطر التي تهدد استقلال القرار السياسي السيادي اليمني.
2. الإصرار على ضرورة الاستقرار السياسي وترسيخ النظام الديمقراطي القائم على التعددية السياسية وحرية الاختيار عبر صناديق الاقتراع الحر المباشر، واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير.
3. تفعيل دور المؤسسات الدستورية، والمضي بجدية باتجاه تحقيق الإدارة المحلية ومنح الصلاحيات الكاملة المالية والإدارية.
4. تحقيق الاستقرار الأمني الناجز ومواصلة الجهود الوطنية لاستئصال ظاهرة الإرهاب والتطرف والغلو.
5. إجراء إصلاح اقتصادي شامل من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد اليمني مع ضمان توفير فرص العمل وتحريك عجلة التنمية المستدامة.
6. استكمال ترسيم الحدود الدولية البرية والبحرية مع كافة الدول المجاورة بالطرق السلمية.
7. الإصرار على وحدة الخليج العربي والجزيرة العربية، وخلق علاقة وثيقة لبناء شراكة فعلية مع دول القرن الأفريقي.
8. السعي إلى تطوير علاقات اليمن مع دول العالم بما يحقق المصالح والمنافع المشتركة مع تلك الدول ويعزز السلام العالمي.

إن المرحلة الراهنة من الحياة السياسية في الوطن العربي، التي شهدت تدهوراً عير مسبوق في قضية الأمن القومي العربي، تتطلب التركيز على الأولويات الحيوية للدولة اليمنية الحديثة في سياستها الخارجية، فالجمهورية اليمنية اليوم تُعاني من الانهيار الاقتصادي وتتعرض لاعتداءات ومحاولات تمزيق الوحدة اليمنية، ولذلك ينبغي أن تحتل قضية الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة التنمية الأولوية القصوى في أهداف السياسة الخارجية، بل ينبغي أن يسيطر الخطاب الدبلوماسي للجمهورية اليمنية على التنمية المستدامة عبر تفعيل دبلوماسية التنمية في الدولة اليمنية الحديثة، على أن يوازي هذه الأولوية أولوية الأمن والاستقرار الداخلي بما يعزز المكانة الاستراتيجية للدولة، على اعتبار أن هاتين الأولويتين تكمّلان بعضهما باتجاه خدمة حماية المصالح الحيوية العليا للدولة، كما أن الثبات على المبادئ وعدم التفريط فيها خصوصاً في الأمن القومي العربي تظل العنصر البارز الذي لا يمكن التنازل عنه مهما كان.

لقد برهنت الحياة العملية في مجال العمل السياسي أن الاهتمام بالأمن القومي العربي والثبات عليه من عوامل الاستقرار السياسي التي برهنت عليه الوحدة اليمنية، وأنه يساهم في توفير المناخات السياسية الملائمة التي تساعد على جذب الاستثمار الخارجي الذي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، كما أن الاستقرار السياسي يعمل على زيادة حجم المبادرات في قطاعات الاقتصاد الوطني والتي تسعى إلى توفير حماية الدولة وتعزيز أمنها واستقرارها وحماية المكتسبات الديمقراطية اليمنية من خلال التداول السلمي للسلطة، وكل ذلك كان قد تطلب توسيع التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات والمنظمات الدولية وتهيئة المناخ المناسب للاستثمارات العربية والدولية والترويج والتسويق الخارجي لأية منتجات يمنية، عبر استيعاب السياسة الخارجية لدبلوماسية التنمية المستدامة في إطار الأمن القومي العربي الشامل.

ومن أجل ذلك ينبغي التأكيد على المواقف السياسية الثابتة تجاه القضايا الإقليمية والعربية والإسلامية والدولية، حيث يتطلب ذلك سلسلة من الإجراءات العملية الكفيلة بخلق الشراكة العملية مع دول مجلس التعاون للخليج العربي كضرورة حتمية لحماية الأمن القومي العربي، وبذل مساع عملية لإقامة شراكة واسعة مع دول القرن الأفريقي لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، والعمل على تهيئة المناخات السياسية المناسبة لتوحيد العمل الجماعي العربي بهدف تحديث وتطوير آليات وأشكال عمل الجامعة العربية وصولاً إلى وحدة سياسية واقتصادية فاعلة، تعزز استمرار دعم القضية الفلسطينية وتحقيق قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وصون الأمن والسلم الدوليين في المنطقة العربية والعالم، من خلال استمرار العمل مع الدول الشقيقة والصديقة لمكافحة آفة الإرهاب وتطوير الشراكة العملية مع منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية تلعب دوراً أكبر في حل القضايا الإقليمية والدولية، وبناءً على ذلك

ينبغي أن تكون هذه القضايا على رأس أولويات السياسة الخارجية للدولة اليمنية الحديثة، انطلاقاً من قناعتها الإيمانية التي تنظمها المبادئ الدينية والأخلاقية والإنسانية من أجل مواجهة التحديات التي تستهدف الأمن القومي العربي الذي برز بشكل واضح في السياسة الأمريكية التي تريد محو الأثر العربي تماماً من خلال الترويج لمصطلح الشرق الأوسط خدمة لأهدافها الاستعمارية، حيث يتضح سعي واشنطن لاستبدال المنطقة العربية بمنطقة إقليمية لا يكون فيها للعروبة الكلمة الأولى ولا تكون هويتها مستمدة من وحدة المشاعر والتاريخ (غليوم، 2005)، والدين واللغة العربية الواحدة والمصير المشترك الواحد.

إن النظرة الواقعية للسياسة اليمنية في إطار الأمن القومي العربي تحتم على متخذي القرار وصانعي السياسات العامة تفعيل دبلوماسية التنمية المستدامة التي ينبغي أن تجعل النظام السياسي في الجمهورية اليمنية نشطاً وفعالاً يحقق التناغم والتفاعل النشط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ليحدث التلازم والتفاعل المطلوب بين الأمن الوطني اليمني والأمن القومي العربي من خلال استمرار احترام قيم الديمقراطية الشوروية وحقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة وتثبيت دعائم دولة النظام والقانون، على اعتبار أن ذلك السلوك الحضاري والإنساني ثابت من ثوابت السياسة اليمنية عبر التاريخ واستمرار الحفاظ عليه يرغم المجتمع الدولي على احترام وتقدير الجمهورية اليمنية، كون هذا السلوك يقود حتماً إلى احترام الغير ويعزز مبدأ الشراكة العملية لتبادل المنافع والمصالح، ويرفض سياسة الإملاءات ويقبل بالتعايش ويصون احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير ويعزز السلم الدولي، لأن التلازم الحتمي بين السياسة الداخلية والخارجية للجمهورية اليمنية قد جعل صانعة القرار السياسي في اليمن تجسد الأهمية العملية لترابط الأمن القومي العربي، **وفي هذا المجال بذل اليمن جهوداً في سبيل الحفاظ على الأمن القومي العربي تمثلت في الآتي:**

- **أولاً: انتظام أعمال الجامعة العربية:**

لقد أدركت الجمهورية اليمنية أن الأمن القومي العربي لم يعد في مأمن من الاعتداءات الخارجية، حيث تعرض الأمن القومي العربي للتهديد المباشر عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتوجيه ضربات صاروخية على العراق في 1998/12/1م (الجزيرة، 1998)، وحين إذن وجهت الجمهورية اليمنية دعوة لانعقاد الجامعة العربية، كما دعت إلى انعقاد الجامعة العربية عقب الاعتداء الإسرائيلي على لبنان (بيروت) وسوريا في 1999م، وكثفت اليمن جهودها من أجل تفعيل دور الجامعة العربية لتعزيز الأمن القومي العربي، حيث طالبت في السابع عشر من يناير 2000م بضرورة عقد قمة عربية لمناقشة التهديدات المختلفة التي تواجه الأمن القومي العربي والمواقف العربية من الاعتداءات على سوريا ولبنان وفلسطين والعراق وكيفية استعادة الأراضي

العربية المحتلة باعتبار ذلك هو المدخل السليم لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة العربية، بل أن الجمهورية اليمنية قد أظهرت الحصر على تفعيل النشاط السياسي للجامعة العربية على مستوى البعثة الدائمة واجتماعات وزراء الخارجية العرب وطالبت بضرورة انتظام انعقاد دورات الجامعة العربية أسوة بالتجمعات الإقليمية والدولية الأخرى، من خلال بمبادرة تضمنت رؤية الجمهورية اليمنية لآلية انعقاد القمة العربية بصورة منتظمة، حيث جاء في مادتها الثانية "ينعقد مجلس الجامعة على مستوى ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية في دورة عادية مرة في السنة في شهر نوفمبر، ويتناوب أعضاء المجلس على مستوى ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية على رئاسة المجلس في كل دورة حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء *، وقدمت رؤية الجمهورية اليمنية في الدورة 113 الاعتيادية لمجلس الجامعة العربية التي انعقدت في بيروت في 3/11 / 2000م (صحيفة الرياض، 2000)، التي أقرت تشكيل لجة لمناقشة المبادرة اليمنية، حيث تكونت من اليمن وعمان ومصر وتونس وسوريا، والتي واصلت اجتماعاتها ومداولاتها لمناقشة بنود المشروع اليمني، وقد أسفرت تلك الاجتماعات عن إقرار المشروع وإلحاقه بميثاق الجامعة العربية في مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في القاهرة في أكتوبر 2000م.

- **ثانياً: إصلاح النظام الإقليمي العربي على طريق وحدة الأمن القومي:**

إن حرص الجمهورية اليمنية وقلقها على الأمن القومي العربي نابع من إدراكها العميق للمخاطر والتحديات والتهديدات التي تستهدف المكونات البشرية والجغرافية للوطن العربي الكبير من المحيط الأطلسي غرباً إلى الخليج العربي شرقاً ومن المحيط الهندي جنوباً إلى البحر الأبيض المتوسط شمالاً، ونظراً لهذا الإدراك الواعي تقدمت بمبادرة قومية لإصلاح النظام الإقليمي العربي الراهن نهاية شهر أغسطس 2003م، بهدف تطوير آليات العمل العربي المشترك، وقد انعقدت القمة العربية الثانية والعشرون في سرت اللبية خلال الفترة من 27-28 /2010/3م، حيث طالبت اليمن بإنشاء اتحاد عربي شبيه بالاتحاد الأوربي والأفريقي (BBC, 2010)، وقد أقرت قمة سيرت تشكيل لجنة لمراجعة إعادة هيكلة الجامعة العربية تكونت من اليمن وليبيا وقطر.

ولأن المخاطر والتهديدات لم تكن خافية عن العيان فقد وجدت المبادرة القومية اليمنية أصداء واسعة في الداخل اليمني وفي المحيط الإقليمي العربي، حيث طالبت المبادرة اليمنية بسرعة إنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق وسحب القوات الأمريكية كأولوية لتحقيق الأمن والاستقرار في العراق، حيث تجسد البعد القومي بقوة في توجهات السياسة الخارجية اليمنية من خلال الربط بين مشاركة

* مذكرة أرسلها نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية إلى وزير الخارجية المصري والأمين العام للجامعة العربية في السابع عشر من فبراير 2000م.

اليمن بقوات عسكرية في العراق وبين الإجماع العربي عبر جامعة الدول العربية والتأكيد الواضح والصريح بمشروعية المقاومة ضد الاحتلال، بل أن الجمهورية اليمنية قد جعلت القضية الفلسطينية وحق الشعب العربي الفلسطيني في مقاومة الاستيطان العنصري الصهيوني وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على رأس الأولويات في سياستها الخارجية، وترجمة كل ذلك عملياً من خلال الدعوات المتكررة للولايات المتحدة إلى اتخاذ مواقف محايدة إزاء أطراف الصراع العربي الإسرائيلي، وضرورة الكف عن الانحياز إلى الكيان الصهيوني، والدعوة المستمرة لتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بتطورات القضية الفلسطينية، ودعم مجلس الأمن الدولي لممارسة دور أكبر لإرغام الكيان الصهيوني على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، والدعم العلني والصريح للانتفاضة الفلسطينية، وقد كان الاتجاه بيناً من خلال الربط المحكم بين إقامة الدولة الفلسطينية وبين تحقيق الأمن والسلام في المنطقة العربية والعالم وتعزيز الجهود الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، ومن أجل المزيد من تحصين الأمن القومي العربي ركزت الجمهورية اليمنية على حتمية الأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي من خلال الإسهام العملي في إطار العمل العربي المشترك من أجل تعزيز أمن واستقرار الصومال.

خلاصة البحث في مجال الجهود اليمنية لتحقيق الأمن القومي العربي تتلخص في الجدول رقم (2) (الجدول من إعداد الباحث):

م	الرؤية اليمنية	الجهة المقدم إليها والأحداث الكبرى	التاريخ	النتيجة
1	ضرورة توحيد الجهد العرب	لجنة بروتوكول الإسكندرية التهديدات الصهيونية	1945م	إقرار ميثاق الجامعة العربية (الذي لم يكن عند مستوى الطموح العربي)
2	الدعوة لعقد القمة العربية على مستوى الجامعة العربية	الأمانة العامة للجامعة العربية - العدوان على العراق - العدوان على لبنان	1998م - 1999م -	عقد القمة العربية إدانة العدوان الصهيوني
3	مشروع اليمن بشأن انتظام عقد القمم العربية	الأمانة العامة للجامعة العربية الدورة 113 الاعتيادية لمجلس الجامعة بيروت	2000/3/11م	تشكيل لجنة من اليمن وعمان ومصر وتونس وسوريا لدراسة المشروع
4	إقرار مشروع اليمن بشأن انتظام عقد القمم العربية	في القمة العربية القاهرة في أكتوبر 2000م	أكتوبر 2000م	إقرار المشروع وإدراجه في ميثاق الجامعة العربية
5	مشروع اليمن بشأن إصلاح النظام الإقليمي العربي	الأمانة العامة للجامعة العربية	أغسطس2003م	تسلمته الأمانة العامة للجامعة العربية
7	قرار مشروع اليمن بشأن إصلاح النظام الإقليمي العربي	القمة العربية الثانية والعشرون في سرت الليبية	من 27 -28 2010/3/م	تشكيل لجنة من اليمن وليبيا وقطر لمناقشة إعادة هيكلة الجامعة العربية

خلاصة القول أن الأمن القومي العربية مستهدف من السياسيات الأمريكية والمنظمات الصهيونية، حيث تبين من العرض السابق في هذه الدراسة أن الأمن القومي العربي في خطر وأن محاولة محو الأثر العربي تجري من خلال عدم الوعي بخطورة مسمى الشرق الأوسط وجريان كثير من الباحثين في استخدام هذا المصطلح الملغم دون هداً أو محاولة البحث عن ما وراء هذه التسمية الخطيرة والمضرة بمستقبل الأمن القومي العربي، ولعل الأحداث القادمة قد تبرهن أكثر على صحة هذا الاعتقاد، وإن كان البعض يقلل من خطورة المصطلح وتأثيره على مستقبل الأمن القومي العربي، وفي كل الأحوال ينبغي التأكيد على واحدية الأمن القومي العربي وضرورة التنبه للسياسات الاستعمارية التي تسعى إلى تمزيق الأمن القومي العربي، ويرى الباحث أن وحدة الأمن القومي العربي هي الكفيلة بردع السياسات الأمريكية، وأن أول خطوة في طريق الحفاظ على الأمن القومي العربي من خلال توفر الإرادة السياسية العربية في اتخاذ قرار تاريخي لإعادة بناء البيت العربي الواحد على طريق الوحدة العربية الشاملة، لأن التطورات المتلاحقة التي تؤثر سلباً على الأمن القومي العربي تؤكد على ضرورة تحديد الملفات المتعلقة بتطوير جامعة الدول العربية وأن تركز كافة الجامعات ومراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية والمعاهد والكليات على إعداد التصورات العلمية والمنهجية التي تشرح وضع الجامعة العربية وإظهار أسباب فشلها وكيفية المعالجة العلمية، كل ذلك من أجل ألا تتكرر مأساة الوطن العربي بجامعته التي باتت حجر عثرة في طريق وحدة الأمن القومي العربي.

الخاتمة واستشراف المستقبل

إن نتائج الدراسة التحليلية تكمن في مناقشة الفرضيات التي طرحت في مقدمة الورقة البحثية، حيث أشارت الفرضية الأولى منها إلى: أن الأمن الوطني للجمهورية اليمنية جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، وقد ثبت صحة هذه الفرضية من خلال ما استعرضته الدراسة من عوامل الترابط والتداخل بين الأمن الوطني للجمهورية اليمنية والأمن القومي العربي، حيث أثبتت الدراسية البحثية في تحليلها السياسي لتلك العوامل أن الوطن العربي الكبير لم يحقق مكانته المرموقة على مستوى العلاقات الدولية إلا في ظل دولة عربية واحدة في فترات الإمبراطوريات اليمنية المعينية والسبئية والحميرية والإسلامية التي تمكنت من إحكام السيطرة الأمنية على طرق التجارة الدولية وأمنت مصالح العالم من خلال حماية الطرق التجارية البرية التي تربط المحيط الهندي بالبحر الأبيض المتوسط، كما بينت الدراسة البحثية حالة انقطاع الدول العربية عقب انهيار الدولة الحميرية، حيث لم تقم للعرب قائمة إلا في عهد دولة الإسلام الحنيف، أي في ظل دولة عربية واحدة، أما الفرضية الثانية فقد أشارت إلى أن الأمن الوطني للجمهورية اليمنية كان السبب الرئيسي في تأجيج الصراع الإقليمي والدولي، وقد اتضح ذلك بجلاء من خلال دراسة الموقع الجغرافي للجمهورية اليمنية وتسابق القوى الاستعمارية عليه، وقد برهنة الدراسة

على أهمية الأمن القومي الواحد للوطن العربي الكبير من حلال الدولة العربية الواحدة في عهد الإمبراطوريات اليمنية والإمبراطورية الإسلامية في دولة المدينة والخلافة الراشدة، فيما أشارت الفرضية الثالثة إلى أن: الأمن الوطني للجمهورية اليمنية لا يؤثر على الأمن القومي العربي، حيث ثبت عكس ذلك من خلال دراسة الرباط الأصيل بين الأمن الوطني للجمهورية اليمنية والأمن القومي العربي عبر ترابط الجيوبوليتيك الذي يرسم السياسة الجغرافية للوطن العربي وبرزت أصالة الربط بين الأمن الوطني للجمهورية اليمنية والأمن القومي للوطن العربي الكبير، حيث ثبت عبر التاريخ قديمه وحديثه أن أي تهديد لأي مكون جغرافي في الوطن العربي هو تهديد مباشر لكل المكونات الجغرافية والبشرية للوطن العربي.

الاستنتاجات

في ختام هذه الدراسة يمكن تقديم الاستنتاجات والتوصيات الآتية:

- إن المكانة اللائقة للوطن العربي الكبير في العلاقات الدولية لا تتحقق إلا في ظل دولة عربية قوية قادرة على حماية التوازنات الدولة وحماية مصالحها القومية.
- إن دراسة تاريخ الدولة العربية الواحدة تعطي دلالة بارزة على واحدية الأمن القومي العربي وتداخله وعدم انفصامه.
- إن الحالة العربية التي يعيشها الوطن العربي الكبير استثنائية وأن الأصل هو الدولة الواحدة.
- إن الأمن الوطني لكل دولة عربية على حدة عاجز عن حماية كيان الدولة القطرية.

التوصيات

- التركيز على الأولويات الحيوية للدولة اليمنية الحديثة في سياستها الخارجية.
- إن على متخذي القرار وصانعي السياسات العامة تفعيل دبلوماسية التنمية المستدامة التي ينبغي أن تجعل النظام السياسي في الجمهورية اليمنية نشطاً وفعالاً يحقق التناغم والتفاعل النشط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية.
- استمرار احترام قيم الديمقراطية الشوروية وحقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة وتثبيت دعائم دولة النظام والقانون والعمل على تجسيد السلوك الشوروي الديمقراطي في كافة مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية.

- العمل ضرورة التلازم العملي بين السياسة الداخلية والخارجية للجمهورية اليمنية لتجسيد تجسد الأهمية العملية لترابط الأمن الوطني والأمن القومي العربي.
- تكثيف الأعمال الوطنية القومية من أجل استمرار تطوير وتحديث آليات العمل العربي على طريق الوحدة العربية الشاملة.
- الاستفادة من التجارب العمل الوحدوي السابقة والوقوف أمام أخطائها والعمل على تصحيحها بجدية.
- الالتزام المطلق بأهداف الثورة اليمنية الأم سبتمبر وأكتوبر عامي 62-1963م.
- الاستفادة من الدراسات العلمية والأخذ بما جاء فيها من التصنيف للمبادئ الأساسية للحكم الرشيد.
- توجيه الدعوة إلى كل القوى السياسية في الداخل والخارج للمصالحة الوطنية الشاملة والعودة إلى الالتزام بآليات التداول السلمي للسلطة باعتباره المسار الآمن على طريق التصالح العربي الشامل.

تلك أبرز التوصيات وأرجو من الله العلي القدير أن يحفظ اليمن وأهله واحداً موحداً إنه على كل شيء قدير.

المراجع

- جريدة الرياض. (2000). خبر منشور في:

  www.alriyadh.com/531781+&cd=12&hl=ar&ct=clnk//
- الجمهورية اليمنية. (2002). دستور الجمهورية اليمنية، مطابع الكتاب التوجيه المعنوي.
- حسنين، رائد. (2001). السياسة الإسرائيلية في إفريقيا. دار ابن رشد.
- حسين، زكريا. (2001). مذكرات في الأمن القومي. جامعة الإسكندرية مصر.
- الساكت، محمد. (1974). الأمين العام لجامعة الدول العربية، اختصاصاته السياسية والإدارية في قوات الطوارئ العربية. دار الفكر العربي. القاهرة.
- شومان، عدنان. (2019). لكي تصبح جامعة الدول العربية أداة للتكامل والوحدة. مركز الحوار الديمقراطي.
- عامر، أمين. (2006). تاريخ شبة الجزيرة العربية القديم. مكتبة الرشد بالرياض.

- عبدالله، فاروق. (2000). دول القوة والضعف. مطابع الصفا بالكويت.
- عتلم، حازم. (2003). المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة بالقاهرة.
- العثربي، علي. (2005). مراحل تطور الديمقراطية في اليمن وحقوق الإنسان، ورقة عمل بحثية منشورة في صحيفة الثورة.
- الغفلي، علي. (2024). الأمن القومي العربي بين الواقع والمأمول. مركز الاتحاد للأخبار.
- غليوم، برهان. (2005). مستقبل الجامعة العربية. مقال منشور في:

https://burhanghalioun.net/?study

- الكيلاني، إبراهيم. (1991). الاستراتيجية العسكرية العربية (1948-1988). مركز دراسات الوحدة ببيروت.
- مجمع اللغة العربية. (2004). المعجم الوجيز. مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية. (1974). وقائع الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة. بيروت.
- المؤتمر الشعبي العام، الدورة الأولى. (1995). الميثاق الوطني. مطابع مؤسسة الميثاق للطباعة والنشر، صنعاء.
- موسيل، الويس. (1952). شمال الحجاز، ترجمة د. عبدالمحسن الحسيني. الاسكندرية.
- نصيرات، سليمان. (2000). العرب وحصاد القرن الضايع. وزارة الثقافة عمان.
- نور، عصام. (2002). دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرين، مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية.
- نوفل، سيد. (1968). العمل العربي المشترك – ماضية ومستقبله. معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة.
- هويدي، أمين. (1992). حرب الخليج الثانية – النتائج والآثار. مركز دراسات العالم الإسلامي مالطا.
- حمران، محمد. (2022). الأهمية الجواستراتيجية للبحار والجزر اليمنية في الأمن القومي اليمني والعربي. دراسة منشورة لدى المركز الديمقراطي العربي. القاهرة.

- حجاج وآخرون، خليل. (2013). أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة 1990 – 2010. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد 40، العدد 2، الجامعة الأردنية.